تنافسية الاقتصاديات العربية ودور التكامل الاقتصادي الإقليمي في تنميتها.

عبد المالك بضياف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة قالمة

الملخص

إن أي من الاقتصاديات العربية غير قادرة وحدها على مواجهة المنافسة الشرسة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في إطار ظاهرة العولمة، لذا فهي مجبرة على اختيار أفضل الاستراتيجيات والتعديل الفعلي لاقتصادياتها وتأهيلها وتكييفها لمواجهة التحولات الجارية على منظومة الاقتصاد العالمي، بزيادة قدرتها التنافسية معتمدة على الميزة التنافسية، تلك المزايا القائمة على قدرة الدولة على إنتاج منتجات ذات جودة عالية تعتمد على العنصر التكنولوجي ومهارة العنصر البشري الأمر الذي يساهم في نجاح عملية اندماجها بالاقتصاد العالمي .

Résumé

Les économies du monde arabe ont à faire face à un défit énorme du fait de la globalisation économique ainsi que de l'intensification du niveau de la concurrence .De fait,ces économies sont dans l'obligation de mettre en œuvre des politiques et des mécanismes d'adaptation et de mise à niveau à même de leur permettre une intégration de qualité dans l'espace économique international .Cette perspective nécessite de mettre en œuvre de gros efforts en terme de reformes et d'investissements dans les domaines technologiques et des qualifications humaines.

مقدمـــة

للدول المتقدمة بل والنامية أيضا في ظل ارتفاع درجة التشابك بين الاقتصاديات الوطنية ومحدودية قدرة الدول على التحكم بشكل فردي في أنظمتها الاقتصادية، حيث أصبحت المتغيرات الداخلية والقدرات الذاتية للدول والمنشآت لها تأثير محدود في صياغة أي سياسة اقتصادية ناجحة. وأصبح العامل الأساسي لنجاح تلك السياسات هو تحديد شكل وطبيعة المتغيرات الخارجية والتفاعل معها والاستفادة منها، الأمر الذي جعل بناء

ورفع القدرات التنافسية والمحافظة عليها التحدي الرئيسي للمنشآت في العالم العربي ومن ثم الدول العربية لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد ورفع الأداء الاقتصادي لها.

أولا:الإطار المفاهيمي للتنافسية:

على الرغم من وجود إجماع عام في أدبيات التجارة الدولية بشأن مفهوم الميزة النسبية فإن الأمر يختلف إلى حد كبير بخصوص المزايا التنافسية، نتيجة أن مفهوم التنافسية يعد مفهوما متعدد الأبعاد، تتداخل فيه عدة عوامل تؤثر على الموقف التنافسي الحقيقي لوحدات الإنتاج الاقتصادية في مختلف الدول، وترجع صعوبة تحديد مفهوم التنافسية إلى عدم وجود إطار نظري قوي ونموذج متماسك يسمح بتفسير التنافسية وتحديدها تحديدا علميا دقيقا[1]، وإلى اختلاف الرؤى وفقا لمستويات التحليل (الوحدة التي يتم النظر إلى قدرتها التنافسية) وكذلك إلى اختلاف رؤى العلماء الاقتصاديين عن تلك الخاصة بعلماء إدارة الأعمال، حيث يهتم الاقتصاديون عادة بالعوامل التي تحدد القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ككل أما رجال الإدارة ينصب اهتمامهم على تنافسية المنشأة أو القطاع،ونتناول بشيء من التفصيل تعريف التنافسية وفق مستويات التحليل المختلفة.

1- **تعريف التنافسية على المستوى الكلي (التنافسية الدولية):** تعددت التعريفات التي قدمتها العديد من الدراسات لمصطلح التنافسية وإن كانت جميعها تدور حول مفهوم الميزة التنافسية للدولة أو القدرة التنافسية، فقد قامت بعض الدراسات بتعريف التنافسية على أساس التحسن في ميزان المدفوعات في الدولة بشكل أسرع من الاقتصاديات الأخرى، ودراسة أخرى تناولت فكرة التنافسية من منطق أنها تمثل ارتفاع معدل نمو الاقتصاد وتحسن مستوى المعيشة،و من خلال العرض التالي ستتضح هذه التعريفات على نحو أكثر تفصيلا:

1-1- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني أنها: "الدرجة التي

يمكن وفقها وفي شروط سوق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية في الوقت الذي تحافظ فيه على ، وتوسع الدخول الحقيقية للشعب على المدى الطويل"[2].

وهناك تعريف آخر للمنظمة تعرف فيه التنافسية الدولية بأنها: "تدعيم قدرة الشركات والأنشطة الصناعية والمناطق والدول والأقاليم فوق القطرية على إنتاج مستويات عالية نسبيا من الدجل والتوظيف مع التعرض باستمرار للمنافسة الدولية".وفي سنة 1996 قدمت المنظمة تعريف آخر للتنافسية الدولية على أنها:"القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي"[3].

1-2-تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي:

يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي بسويسرا (دافوس) التنافسية بأنها: "قدرة اقتصاد الدولة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية على أساس من السياسات والخصائص الاقتصادية المناسبة".وفي تعريف آخر أنها: "قدرة الدولة على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق الدولية بحيث يمكن تحقيق فائض في الميزان التجاري يمكنها من الوفاء بالتزاماتها الدولية"، وكذلك عرفها في تقريره سنة 2003 أنها: "قدرة الدولة على إنتاج سلع فريدة وجديدة وحديثة تستند على العنصر التكنولوجي وليس على المزايا النسبية القائمة على تقديم منتجات تتسم بانخفاض تكلفتها ووفرة مصادرها الطبيعية"[4]، ويعرف تقرير المنتدى 2005 التنافسية الدولية بأنها: "مجموعة من العوامل والسياسات والمؤسسات التي تحدد مستوى إنتاجية الدولة والذي يحدد بدوره مستوى التقدم الاقتصادي للدولة"[5].

1-3-تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الانكتاد":

عرفت "الانكتاد" التنافسية على مستوى الدولة بأنها: "الوضع الذي يمكن الدولة في ظل شروط السوق الحرة والعادلة من إنتاج السلع والخدمات التي تلائم الأذواق في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تحافظ أو تزيد الدخول الحقيقية لأفرادها"[6].

1-4-تعريف مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي:

يقدم مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي التنافسية بأنها: "مقدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية الدخول الحقيقية"[7].ويعكس هذا التعريف رؤية الدول المتقدمة للتنافسية باعتبارها وسيلة لتحقيق رفاهية السكان والتنافس فقط في المجالات التي تحقق ذلك.

1-5-تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية:

يتمثل تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية للتنافسية سنة 1997 في: "قدرة الدولة على خلق قيمة مضافة تتمكن من خلالها زيادة ثروتها، وذلك عن طريق إدارة الأصول وعمليات التشغيل بشكل فعال ومؤثر عالميا ومحليا وربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف"[8].ومن الواضح أن هذا التعريف يربط القدرة التنافسية لدولة بطاقتها الإنتاجية، لكي تتمكن من الاستجابة للأسواق العالمية وذلك عن طريق إدارة أصولها وعمليات التشغيل (ما تملكه الدولة من موارد طبيعية وعمالة ماهرة) بطريقة فعالة لكي تولد وتخلق المصادر المطلوبة التي قد تفتقدها الدولة لمقابلة احتياجاتها المحلية.

1-6- تعريف المعهد العربي للتخطيط:

يركز المعهد العربي للتخطيط في تعريفه للتنافسية أساسا على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كميادين أساسية لتطوير التنافسية العربية ويعرفها بأنها:"الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية"[9].ويرتبط هذا التعريف للتنافسية بقدرة الدولة على:

أ- أن تنتج أكثر وأكفأ نسبيا ويقصد بالكفاءة: تكلفة أقل من خلال تحسينات في الإنتاجية واستخدام الموارد، ارتفاع الجودة وفقا لأفضل معلومات عن السوق وتقنيات الإنتاج، الملاءمة وهي الصلة من الحاجات العالمية وليس فقط المحلية في المكان والزمان ونظم التوريد بالاستناد إلى معلومات متجددة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة.

ب- التحول نحو السلع العالية التصنيع والتقنية ذات قيمة مضافة عالية في السوق العالمي والمحلي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق عوائد أكبر متمثلة في دخل أعلى للفرد نتيجة النمو المتزايد في الإنتاجية.

2- تعريف التنافسية على المستوى الجزئي:

تم من خلال العرض السابق الإشارة إلى تعريف التنافسية على مستوى الدولة وهو ما يهمنا في دراستنا، إلا أنه الجدير بالذكر أن مفهوم التنافسية يختلف وفقا لمستويات التحليل -كما اشرنا إليه سابقا- وهو إما مستوى الدولة، القطاع(الصناعة بالخصوص) أو المنشأة، حيث تتفق أغلب الآراء على أن مستوى المنشأة هو أفضل مستوى لتطبيق مفهوم القدرة التنافسية، فالشركات وليست الدول أو القطاعات هي التي تتنافس في الأسواق الدولية.[10]

2-1- مفهوم التنافسية على مستوى القطاع أو الصناعة:

ويمكن تعريف التنافسية من وجهة نظر الصناعة أو القطاع على أنها قدرة الشركات في قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية[11].ويمكن للدولة أن تكون منافسا عالميا في صناعة معينة أو مجموعة من الصناعات ولا يمكن أن تتمتع بميزة تنافسية في كل الصناعات، كما تتضمن الصناعة ميزة تنافسية إذا كانت إنتاجية عناصر الإنتاج بها أكبر من إنتاجية منافسيها على المستوى الدولي إلى جانب تحقيق هذه الصناعة للتفوق من خلال ارتفاع نصيبها من إجمالي الصادرات العالمية.

وهناك تعريفات ترى أن الصناعة ذات القدرة التنافسية هي تلك الصناعة التي تتمكن من زيادة نصيبها في التجارة العالمية وتنجح في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.ويوضح تعريف آخر أن القدرة التنافسية على مستوى الصناعة هي: قدرة الصناعة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية سواء من خلال السعر المنخفض أو الجودة المرتفعة استنادا إلى معدلات مرتفعة من الإنتاجية وأنشطة فعالة للابتكار والتجديد بما يساهم في رفع مستوى المعيشة باضطراد[11].

ويركز "بورتر" في تعريفه للتنافسية على مستوى الصناعة على أهمية تحقيق الإنتاجية النسبية المرتفعة وعلى الربط بين تنافسية الصناعة وقدرتها على الاحتفاظ بتفوقها في الأسواق العالمية، ليس فقط في مجال التجارة وإنما أيضا في مجال الاستثمار، بالإضافة إلى استناد هذا التفوق في الأسواق العالمية إلى قدرة هذه الصناعة على المنافسة في السوق المحلي[12]، وهو ما يعكس اهتمام "بورتر" بالسوق المحلي كنطاق أولي لبناء القدرة التنافسية، وضرورة انتهاج إستراتيجية عالمية للمنافسة في مجال التجارة والاستثمار.

2-2- مفهوم التنافسية على مستوى المنشأة:

هناك اتفاق عام في الكتابات على تقارب مفهوم الميزة التنافسية على مستوى المنشأة وعلى مستوى الصناعة، فكلاهما يحدد الميزة التنافسية على أنها قدرة الصناعة أو المنشأة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية سواء من خلال تخفيض السعر أو الجودة المرتفعة بهدف تحقيق معدلات مرتفعة بما يساهم في زيادة مستوى معيشة الأفراد، وقد جاء "بورتر" بفكرة مفادها أن الميزة التنافسية لا تخص الدولة وإنما تخص المؤسسة، فالميزة التنافسية تنشأ أساسا قيمة استطاعت مؤسسة ما أن تخلقها لزبائنها، بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين بمنافع متساوية أو بتقديم منافع متفردة في المنتج تعوض بشكل واعي الزيادة السعرية المفروضة[13]، وهو ما يعكس أنه رغم تقارب مفهوم الميزة التنافسية بين المنشأة والصناعة إلا أن التفاوت يبدو واضحا بالنسبة للمعايير المحدد لمفهوم الميزة التنافسية للمنشأة والتي تتمثل في:

- الربحية: وهي قدرة المنشأة أو الشركة على تحقيق ربح مضطرد قابل للاستمرار.
- التميز: وهو نجاح الشركة في تحقيق الاختلاف عن الشركات (من خلال منتج مميز أو تكلفة منخفضة نسبيا، أو كلاهما).
- التفوق أو المساهمة في التجارة الدولية: ويقصد به زيادة المنشأة لحصتها من الأسواق العالمية.

- المساهمة في النمو المضطرد: والمقصود به مساهمة المنشأة في زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والمحافظة على هذه الزيادة.

ثانيا:أنواع التنافسية:

في إطار تحديد أنواع التنافسية يجب التمييز بينها وبين المنافسة من حيث المفهوم، فبينما تدل الأولى على قدرة الدولة على تصريف منتجاتها في الأسواق العالمية (أي أنها الوسيلة التي تحدد أداء الدولة في التجارة العالمية بمعناها الواسع) نجد أن المنافسة هي الشروط التي يتم وفقها التبادل ويحدد من خلالها نطاق السوق، وبالتالي فإن التنافسية والمنافسة من العناصر الأساسية لتحليل الإنتاج والتجارة العالمية،في هذا السياق يمكن التمييز بين عدة أنواع من التنافسية، تعرض أهمها فيما يلي:

1- **تنافسية التكلفة أو السعر**:فالدولة ذات التكاليف الأقل (الأرخص) تتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل، ويدخل هنا أثر سعر صرف العملة الوطنية على قدرة الدولة التصديرية[14].

2- التنافسية غير السعرية:يقصد بها العوامل غير السعرية التي تدخل ضمن مفهوم التنافسية مثل: الموقع، المناخ.... وتشمل غير السعرية كل من التنافسية النوعية والتنافسية التقانية وهي كما يلي[15]:

- التنافسية النوعية: ويشمل هذا النوع من التنافسية إضافة إلى النوعية والملائمة وتسهيلات التقديم عنصر الابتكار فالدولة ذات المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة في الإنتاج، والأكثر ملائمة لذوق المستهلك بالإضافة إلى وجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، تتمكن من تصدير السلعة حتى ولو كانت أعلى سعرا من سعر منافسيها.
- التنافسية التقانية: حيث تتنافس المشروعات من خلال التخصص في صناعات عالية التقانة، أي أنه يتم التنافس على أساس الإنتاج عالي التقانة والأكثر تعقيدا.

3- **التنافسية المستدامة:** يركز هذا النوع من التنافسية على الابتكار ورأس المال البشري والفكري، حيث تحتوي عناصر رأس المال البشري على مستوى التعليم والتأهيل والإنتاجية، ومؤسسات البحث العلمي والتطوير والطاقة الابتكارية، إضافة إلى أن الوضع المؤسسي وقوى السوق تدفع كل من الدولة، الصناعة والمنشأة للاهتمام بعدد من العوامل التي تمكن من التمييز بين انجاز التنافسية واستمراريتها، وفي هذا الإطار لابد من الاهتمام بعدد من العوامل والتي يمكن تلخيصها في[16]:

- التحليل: يقصد بذلك الاهتمام بالتحليل على مختلف المستويات مثل المستوى الدولي، المستوى الإقليمي، المستوى المحلي ومستوى القطاع- المشروع-المنتج.
- الشمول: يقصد بذلك شمول الكفاءة والتي تعني تحقيق الأهداف بأقل تكلفة، كما تعني صحة وسرعة اختيار الغايات بالإضافة إلى شمول الفعالية.
- النسبية: حيث تعتبر التنافسية في جوهرها مقارنة نسبية بين الاقتصاديات على مستوى الدول أو المؤسسات أو الأقسام أو بين فترتين زمنيتين.

4-التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة[17]: عندما يتم التمييز بين هذين النوعين من التنافسية فإن الغرض الوصول إلى محددات استدامة القدرة التنافسية وليس فقط تقييم الحالة الراهنة، إذ من المعروف أن ارتفاع التنافسية الجارية مهما كانت المؤشرات المستعملة في قياسها لا يتضمن الحفاظ عليها ما لم تكن تتوفر للدول عناصر ديناميكية تشكل أسس القدرة التنافسية في عالم متغير، ويدخل في هذه العناصر كما تم الإشارة إليه أعلاه: التعليم، البحث والتطوير، بيئة الابتكار والبنية التحتية التقانية، وتميز الأدبيات بين انجاز التنافسية وكمون التنافسية وسيرورة التنافسية إذ يتوجب الموازنة بين الانجاز الآني والكامن، لأن التركيز على إحداهما على حساب الآخر يؤدي إلى فقدان الغرض الأساسي من البحث في التنافسية، ويمكن الإشارة إلى أن التنافسية الظرفية أو الجارية تركز على مناخ الأعمال

وعمليات الشركات واستراتيجياتها، بينما تركز التنافسية المستدامة أو الكامنة على الابتكار ورأس المال البشري والفكري[18].

ثالثا:أداء وتنافسية الاقتصاديات العربية:

1-الأداء الاقتصادي الكلي:

لم تكن معدلات النمو في الدول العربية في اتجاه واحد خلال الفترة الأخيرة، حيث تراجع المعدل في بعض الدول و تحسن في البعض الآخر، حيث يمكن تقسيمها إلى[19]: اقتصاديات سريعة النمو يزيد متوسط معدل النمو فيها عم 7% وتضم السودان وقطر و الإمارات والبحرين والأردن، والأربع الأولى منها هي اقتصاديات يعتمد نموها على الصعود القوي لأسعار النفط وإراداتها منه مع الأخذ في الاعتبار أن معدل النمو في كل من الإمارات والبحرين يتأثر بحالة الرواج التجاري والمالي في منطقة الخليج باعتبار أن كلا من البحرين والإمارات تعتبر مراكز مالية وتجارية في المنطقة. أما النمو الاقتصادي السريع في الأردن فيرتكز على المساعدات الخارجية الكبيرة التي يتلقاها الأردن والتي بلغت سنة 2005 نحو 155 دولار للفرد مقارنة بنحو 13 دولار للفرد في مصر و04 دولارات في سوريا ونحو 22 دولار في المغرب ونحو 38 دولار في تونس، إضافة إلى هذه المساعدات التي يحصل عليها الأردن في صورة منح أمريكية وأوروبية وعربية فإن تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج والتي يبلغ متوسط نصيب الفرد منها في الأردن نحو 316 دولار سنة 2005، وهي العامل المساعد لتمويل الاستثمار المحرك للنمو في هذه الدولة.

وهناك مجموعة من الدول المتوسطة النمو وتضم هذه المجموعة كلا من مصر والجزائر وتونس وعمان والسعودية، حيث يرتبط النمو في مصر بحركة أسعار النفط والغاز وإيرادات السياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج بالإضافة لقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الزراعة القائم على الزراعة المروية**، أما الجزائر فإن النمو الاقتصادي المعتدل فيها مرتبط بالمستوى المرتفع بمعدل الاستثمار*** بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز وما يترتب عليه من

ارتفاعه الناتج في قطاع الصناعات الاستخراجية، أما تونس التي تتسم بأنها الأكثر استقرار في معدل النمو فإنه يرتبط بالأساس على قطاع الخدمات الذي يساهم بنحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي وقطاع الصناعة التحويلية الذي يساهم بنحو 78% من قيمة الصادرات السلعية، بينما يرتبط النمو بحركة أسعار النفط في كل من السعودية وليبيا وعمان نظرا لهيمنة النفط على هيكل الناتج والصادرات في هذه الدول.

أما في مجال التضخم، فتطبيق السياسات الحذرة أدى إلى تقارب نسبي في الأداء ما بين هذه الدول العربية، إلا أنه يمكن التمييز ما بين الدول العربية التي تقل فيها معدلات التضخم عن 5 % مثل المغرب وتونس والجزائر والبحرين والأردن ولبنان وعمان والسعودية، وهناك دول يتراوح المعدل فيها بين 5% و10% وتضم كلا من السودان وسوريا والإمارات وموريتانيا، أما الدول التي يزيد معدل التضخم فيها على مستوى 10% فهي ليبيا واليمن وقطر ومصر****.

أما في مجال التوازنات الكلية فإن السياسات الحذرة أدت أيضا إلى تحسين الأداء نسبيا، فقد بلغت نسبة فائض الموازين الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة 18.4% سنة 2005 حيث سجلت ليبيا أعلى نسبة بـ:41.4%، الكويت 40.4%، السعودية 29.3%، الجزائر 21.2% ، أما نسبة العجز في الميزان الجاري فقد ارتفعت النسبة في الأردن بنسبة كبيرة 18.2% وفي سوريا بلغت نحو 4% [19]، أما في مجال عجز الموازنة فإن أغلب الدول العربية تتقارب في أدائها وهو أداء جيد باستثناء كل من الإمارات والكويت ولبنان.

وفيما يتعلق باستقرار أسعار الصرف ، فإن الدول النفطية المثبة قيمة عملاتها بالدولار ***** تجد ضغوطات لإدارة سعر الصرف فيها في ضوء تراكم الفوائض في الحساب الجاري وزيادة الاحتياطات الخارجية حيث لا تملك السلطات النقدية أدوات السياسة النقدية الفاعلة للتحكم في هذه التدفقات المالية وامتصاص السيولة في الاقتصاد بواسطة أسعار الفائدة التي تتبع التغيرات في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتبقى أدوات السياسة المالية الطريق الوحيد لتحويل التدفقات

النفطية إلى الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، كما تواجه الدول العربية التي تتبع عملاتها نظام الصرف المعوم والمدار صعوبات في الحفاظ على أسعار صرف توازنية في حالة اتجاه قيمة الدولار نحو التراجع مقابل العملات الرئيسية (خاصة اليورو) وهو ما يبرز أهمية تبني هذه الدول سياسات اقتصادية تحفز على زيادة الإنتاجية في القطاعات التصديرية المهمة.

وفيما يتعلق بمؤشرات العولمة والاندماج، فإن أغلب الدول العربية لا تزال في قلب التقسيم الدولي التقليدي للعمل، كدول تعتمد في صادراتها على المواد الأولية وكأسواق لتصريف المنتجات الصناعية القادمة من الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن درجة الانفتاح..... في أغلب الدول العربية هي عالية حيث تتجاوز في المتوسط 40% وهو ما يطرح التساؤل حول سعي الدول العربية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2- مناخ الأعمال وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تدل الإحصائيات والدراسات على تواضع مستوى بيئة الأعمال العربية انعكاسا لضعف الأداء المؤسساتي والحوكمة وجاذبية الاستثمار وتسهيل القيام بالأعمال وتملك قطر والبحرين ميزة نسبية في هذا المجال مقارنة بباقي الدول العربية ويعود ذلك بشكل رئيسي للبنية التحتية المتطورة والتدخل الحكومي الرشيد، ويمكن الوقوف على أداء الاقتصاديات العربية في مجال مناخ الأعمال والجاذبية من خلال[20]:

- تشكل المؤسسات نقطة الضعف للدول العربية خاصة السودان وموريتانيا واليمن وليبيا والجزائر وسوريا، بينما تعتبر مقبولة نسبيا في المغرب ودول الخليج والأردن وتونس، الأمر الذي يجعل الإصلاح المؤسساتي على رأس التحديات التي تواجهها الاقتصاديات العربية والتي تعتبر عاملا حاسما في إطار تحقيق النمو المستدام وبيئة مواتية للأعمال.

- شهدت البيئة التحتية الأساسية تحسنا واضحا نتيجة الأداء الجيد في هذا المجال لكل من قطر والبحرين والإمارات والكويت نتيجة للاستثمارات في المطارات

والطرق ومشاريع الطاقة والاتصالات رغم ضعف الأداء في الشحن الجوي وعبر السكة الحديدية، أما الأردن، مصر، الجزائر، المغرب، تونس وليبيا فأداؤها يقل عن أداء دول الخليج في هذا المجال، أما موريتانيا، اليمن، سوريا والسودان فأداؤها متدنيا.

– فيما يتعلق بالتدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني من خلال أعمال الحماية والتشريع والتنظيم، والإنفاق الحكومي وإدارة الاحتكارات فإن كل من قطر والجزائر ومصر والبحرين ولبنان تحتل مراكز متقدمة ضمن ترتيب الدول العربية إذا ما افترضنا أنه كلما قل التدخل الحكومي تحسنت التنافسية.

–بالنسبة لجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن الدول العربية تقع في تصنيف الدول غير الجاذبة، فنجد أن نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي لناتجها المحلي الإجمالي أكثر من 34% ، كما تشير البيانات إلى أن إجمالي الدول العربية استقطبت 62.2 مليار دولار سنة 2006 من أصل 1.3 تريليون دولار أمريكي أي ما يعادل 4.7% من هذا الإجمالي، وكان أعلى الدول العربية جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2006 السعودية ومصر والإمارات بقيمة 18293، 10043، 8386 مليون دولار لكل منها على التوالي حيث تستحوذ على أكثر من 58% من الاستثمارات الموجهة للدول العربية، ويرجع أداء هذه الدول إلى اتساع حجم السوق المصري والذي يشكل أكثر من 80 مليون مستهلك وكذلك لارتفاع القدرة الشرائية لاقتصاد السعودية والإمارات التي يفوق ناتجها المحلي أكثر من 400 مليار دولار، أما الدول التي يتسق حجم الاستثمارات المستقطبة مع حجمها الاقتصادي فهي: تونس، المغرب، الأردن، لبنان، قطر والبحرين، أما الجزائر والتي استقطبت 1.8 مليار دولار فإن هذا المبلغ لا يتلائم مع حجم اقتصادها الذي يعتبر ثالث اقتصاد عربي قياسا بحجم الناتج المحلي الإجمالي بعد السعودية والإمارات ويرجع هذا التواضع إلى اعتماد الجزائر على قطاع النفط وتباطؤ عملية الإصلاح في القطاع الصناعي الذي يعرف سيطرة القطاع العام.

3- رأس المال البشري و الطاقة الابتكارية:

رغم الجهود المبذولة للنهوض برأس المال البشري العربي من خلال التعليم والصحة وتوفير الفرص المناسبة للأفراد إلا أن أداء الدول العربية متواضعا نسبيا والملاحظ أن مستويات رأس المال البشري تتفاوت في الدول العربية بشكل كبير وتتوزع إلى عدة مجموعات جزئية تحاكي تقريبا مستويات الدخل. ويكمن تواضع أداء الدول العربية في معدلات الأمية بين البالغين والإنفاق على الصحة والتعليم كنسب من الناتج والالتحاق بالتعليم خاصة للإناث، الأمر الذي يعكس خطورة استمرار الوضع الراهن على مستقبل الاقتصاديات العربية، وتملك الأردن وقطر والإمارات مزايا نسبية في هذا المجال. وتشير الإحصائيات إلى أن معدل الالتحاق بالتعليم وصل سنة 2005 نحو 55% وهو معدل منخفض جدا مقارنة بمعدل الدول النامية، وتشكل الإناث حوالي 73% من إجمالي الأطفال الذين حرموا من التعليم، وبلغ عدد الأميين 90 مليون أمي سنة 2006، وفيما يخص الإنفاق على الصحة فتقدر نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط خلال السنوات الأخيرة (2001-2006) للدول العربية نحو 4.9% مقابل 9.8% في العالم و10.8% للدول عالية الدخل.

- أما في مجال الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة، تعتبر الصادرات ذات التقانة العالية والعلاقات التجارية المسجلة من أهم المؤشرات للحكم على أداء أي دولة في هذا المجال ويتباين أداء الدول العربية، فالجزائر تتميز بوجود نظام تعليم متجه نحو العلوم لكن كون النظام العلمي والبحثي معزول عن المحيط الاقتصادي بحد مما يعكس نسبة ضئيلة من الصادرات من السلع ذات التكنولوجيا العالية حيث قدرت سنة 2007 بـ: 1.62% من إجمالي الصادرات، أما في حالة الكويت فإن ارتفاع نسبة الواردات من السلع الرأسمالية يرفع من مؤشر الطاقة الابتكارية عن طريق التطوير دون وجود مؤشر لوجود نظام اختراع يسند الطاقة الابتكارية، أما في المغرب فهناك مزيج متوسط من تطوير التقانة ووجود طاقة ابتكارية متوسطة يجعل هذه الدولة لها مؤشر ابتكار وتوطين التقانة من أحسن المستويات العربية

وهو ما تعكسه نسبة الصادرات ذات التقانة العالية حيث قدرت بـــ: 9.78% مـــن إجمالي الصادرات سنة 2007، والأداء متقارب بالنسبة لتونس. أما بالنسبة لمصر، عمان، قطر، السودان والسعودية فهناك اتجاه نسبي نحو توطين التقانة عن طريـــق استيراد التكنولوجيا أكثر من الاعتماد على تطوير الطاقة الابتكارية، وتمتلك كـــل من المغرب والجزائر أكبر عدد من العلامات التجارية المسجلة حيث تقـــدر بـــــ: 7388 و4601 علامة على التوالي.

– وفي مجال البنية التحتية التكنولوجية الذي يعتبر عدد مستخدمي شبكة الانترنـــت وعدد مستخدمي الحاسب وعدد مستخدمي الهاتف النقال والثابت أهـــم مؤشـــراته، فبالرغم من ما حققته بعض الدول الخليجية فإن مستوى أداء الدول العربية مستوى متدني وهوة رقمية واسعة.

4- هيكل الصادرات العربية:

يلاحظ بشكل عام أن هيكل الصادرات لمعظم الدول العربية يتسم بدرجة عالية من التركز في سلع محدودة بالمقارنة مع معظم الأقاليم النامية الأخرى رغم تمكن بعض الدول كالمغرب وتونس ومصر والإمارات من تحقيق قدر من التقـــدم فـــي تنويع صادراتها. فهيكل الصادرات العربية يتمحور حول 90% مـــن الصـــادرات السلعية و 1% من الصادرات الخدمية، حيث نجد أن الصادرات السلعية العربيـــة تسيطر عليها الصادرات من النفط والغاز والمشتقات بنســـبة 72.1% و27.9 % صادرات غير نفطية وتمثل الصادرات من السلع الصناعية 16.9% من الصادرات العربية، وتساهم السياحة بـــ: 66.4% من الصادرات الخدميـــة العربيـــة مقابـــل 18.3% للنقل. وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات غير **النفطية العربية**..... تنطلق في الأساس من قاعد ابتدائية صغيرة وهو ما يوحي إلى أن هنـــاك مجـــالا كبيـــرا لزيادة هذا النوع من الصادرات بإتباع آليات مثلى لاســـتغلال قـــدرات وإمكانـــات الدول العربية التصديرية.

رابعا- دور التكامل الإقليمي و التعاون العربي في تنمية القدرة التنافسية:

إزاء ما تقدم فإن الدول العربية مدعوة إلى تفعيل آليات التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بينها من أجل بناء وتدعيم قدراتها التنافسية وتطويرها، ويمكن تقديم بعض الآليات المرتبطة بالتكامل والتعاون العربي التي من شأنها أن تساهم في خلق بيئة عربية مواتية للاستثمار المجزي والإنتاج التنافسي على الصعيد الدولي وزيادة كفاءة المنشآت وتحسين القوة التفاوضية لهل أزاء الشركات متعددة الجنسيات والمتعاملون في الأسواق الدولية، وهي:[21]

1- التعاون في مجال تطوير قاعدة البيانات الاقتصادية المتداولة، سواء تعلق الأمر بتجاوز النقائص الكمية والنوعية للبيانات أو تعلق بسرعة الحصول عليها، بالإضافة إلى توفير درجة عالية من الدقة والتفصيل فيما ينشر من بيانات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بشكل قابل للتوظيف من قبل المنشآت القائمة أو من قبل المستثمرين المحتملين الراغبين في إقامة مشروعات جديدة.

2- التعاون في مجال رسم خريطة التخصص وتوزيع الأنشطة الاقتصادية: على اعتبار أن أهمية المنظور الوطني على إعداد السياسات التنموية في الدول العربية أدى إلى قيام منشآت وطنية ذات قدرة تنافسية محدودة في سوقها المحلي أو الإقليمي أو الدولي، لذا تظهر الحاجة إلى خلق إطار مشترك للتنمية العربية يتضمن إعادة تقسيم العمل الاقتصادي بين الدول العربية وإعادة رسم خريطة توزيع الصناعات وفقا للمزايا النسبية المنطقة، وهو ما يؤدي إلى تشجيع اندماج وتكامل المنشآت الاقتصادية القطرية الأمر الذي ينتج عنه قيام منشآت ذات قدرات كبيرة تمكنها من اغتنام وفرات الحجم أو وفرات النطاق الكبير.

3- التعاون في مجال تحسين البنية الأساسية الإقليمية: يحتل وجود بنية أساسية ملائمة مكانا متميزا بين الشروط الواجب توفرها لتنمية التجارة الإقليمية و العناصر المهمة لتشجيع العمل العربي المشترك الهادف إلى تطوير القدرة التنافسية في المنطقة، فلا يمكن الاستفادة من المزايا المتولدة عن اتساع السوق إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات ملائمة، لأن مثل هذه الشبكة يمكن أن تساهم في

إعادة ترتيب الأسواق التجارية في صالح المنطقة، فالملاحظ أن ما يربط الدول العربية ببعضها من وسائل مواصلات واتصالات أقل بكثير مما يربطها جميعا بالدول الصناعية، كما أن موانئ ومطارات الدول العربية تتجه بالدرجة الأولى نحو الدول المتقدمة، ومن أجل زيادة التبادل التجاري وانتقال عوامل الإنتاج والمعلومات بين مختلف الدول العربية يتحتم تطوير شبكة النقل البري والبحري والجوي بالإضافة إلى تطوير وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تربط بين المنتجين والمستهلكين في السوق الإقليمية.

4- التوسع في إقامة المشروعات المشتركة: تعتبر المشروعات المشتركة أداة رئيسية لإقامة علاقات اقتصادية متكافئة، حيث تساهم في الاستغلال الجماعي للموارد الاقتصادية العربية لصالح إقامة مشروعات بأحجام اقتصادية، وكلما زاد تأثير هذه المشروعات على الأطراف المشاركة أدت إلى سرعة عملية التكامل، ومن هنا تأتي ضرورة التأكيد على إقامة المشروعات التي تعمل على خلق التداخل القطاعي والجغرافي عبر الحدود القطرية.

5- التعاون في مجال تطوير التعليم والبحث والتطوير التكنولوجي: من المتفق عليه أن العنصر الحاكم في تكوين المزايا التنافسية واستدامتها هو المعارف الجديدة والابتكارات الجديدة، لذا فإن تجميع القدرات البشرية والإمكانات المادية واستثمارها من منظور إقليمي عربي يمكن أن يشكل منطقا جيدا لدعم وتطوير القدرات التنافسية العربية، ولكن ذلك يستوجب رسم سياسة تعليمية وعلمية وتكنولوجية عربية مشتركة تقوم على[22]:

أ- تشجيع القطاع الخاص العربي للدخول لميدان البحث العلمي: على اعتبار أن النشاط العلمي والتقاني في الوطن العربي يقوم به بصفة رئيسية القطاع العام فهو محركه الرئيسي وممونه الوحيد وهو من أكبر المستفيدين منه، أما القطاع الخاص يعتمد بصورة واضحة على الجهات الخارجية في تلبية معظم حاجاته من نتاج العلم والتقانة، إذن هناك انفصام في العلاقات بين منتجي العلم والتقانة في الأقطار العربية وبين المستفدين منها، لذا فإن إنشاء هيئات خاصة متخصصة

بالدراسات والبحث والتقانة المتعلقة بقضايا التنمية والتقانة العربية تمثل خطـــوة هامة لإعادة صياغة هذه العلاقة.

ب- التنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير : لأن هذه المؤسسات تقوم بأعمـــال بحث وتطوير مماثلة دون وجود أي تنسيق بين أعمالها أو تبادل نتائج الأبحاث أو التعرف على التقانات التي دخلت الوطن العربي واستخدمت فيه والاستفادة منهـــا وتجنب استيرادها من الخارج، ويتحقق ذلك من خلال خلق شبكة معلومات عربية تدل بصورة منظمة وسريعة على التقانات والخبرات التي نقلـــت إلـــى المنطقـــة العربية وتبيان تطبيقاتها وكذلك التعديلات التي أدخلت لاستعمالها في المنطقـــة، بالإضافة إلى تجميع كل ما ينتج في مجال الاكتشافات والمنجزات الجديدة الجارية في العالم ووضع هذه المعلومات والخبرات تحت تصرف الدول المتكاملة.

6- التعاون في مجال رفع الإنتاجية وفتح الأسواق القطرية أمام المنتجات العربية: ويتسنى ذلك من خلال:

أ- إقامة مؤسسات عامة أو خاصة أو مشتركة للاستيراد الجمـــاعي لاحتياجـــات الدول العربية من مستلزمات الإنتاج والاستهلاك من الأسواق الدولية، الأمر الذي يساهم في تحسين القدرة التفاوضية والحصول على شروط أفضل.

ب- إقامة تعاون مصرفي عربي يساهم في خفض تكلفـــة تمويـــل المشـــروعات الكبيرة وكذلك تمويل التجارة العربية البينية.

ج- إقامة مؤسسات عامة أو خاصة أو مشتركة للتســـويق الجمـــاعي للمنتجـــات العربية في الأسواق الدولية، تقوم هذه المؤسســـات بأعمـــال التجهيـــز والتعبئـــة والتغليف وإجراء الاختبارات على السلع لضمان كفاءة الأسواق، بالإضافة إلـــى إنشاء منظمة عربية خاصة بالترويج للمنتجات العربية على النحو المبين سابقا.

د- فتح الأسواق القطرية أمام المنتجات العربية وهو ما يوفر للصناعات الناشـــئة الفرصة للنضج وتنمية المزايا التنافسية، كما يشجع على قيام بعض المشـــروعات الجديدة ذات الإمكانيات الكبيرة للإنتاج وذات القدرات العالية في مجـــال البحـــث والتطوير.

7- خلق وتفعيل هيئات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق إقليمي[23]: حيث تعمل هذه الهيئات في أربع مجالات: بناء الانطباع العام للمنطقة العربية، استهداف المستثمر، رعاية المستثمر، والقيام بدور إصلاحي لتحسين بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار بالتنسيق المتواصل مع كافة الدول العربية من خلال تحديث وعصرنة الأطر التشريعية التي تحكم مناخات الاستثمار والعمل على توحيدها لتبسيط الحصول على الموافقات والتراخيص والتقليل من تكاليف هذه الإجراءات.

8- إصدار قوانين مصرفية تشجع وتحفز عمليات الاندماج والتملك بين المصارف خارج الحدود ضمن المنطقة العربية، وتكثيف الجهود العربية لتطوير وتحديث الأسواق المالية وتحسين أداءها من أجل زيادة كفاءتها في حشد الموارد وتعزيز قدراتها التنافسية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتمويل عملية التنمية.

خاتمة

من خلال ما تقدم ينبغي التأكيد على أن التنافسية هي حلقة متصلة تبدأ من قدرة المنتج (دولة، قطاع أو منشأة) على تقديم سلع أو خدمات وفقا لمعايير جودة عالمية متفق عليها وذات سعر يقوى على جذب المستهلك في الأسواق المحلية أولا ثم العالمية ثانيا، انطلاقا من الاعتماد على مفهوم الكفاءة الاقتصادية..... في ظل أسواق تتميز بالعمل وفقا لآليات السوق الحر، فالتنافسية إذا ما تم تعريفها بطريقة أو بأخرى فهي امتداد أو محاكاة لنموذج السوق من خلال تحفيز وجود الاستثمارات الأجنبية، زيادة الكفاءة الاقتصادية وتهيئة المناخ الاقتصادي التنافسي وهو ما يساهم في دعم المركز التنافسي.كما ينبغي التأكيد على ضرورة اعتماد أطراف التكامل العربي الرامية إلى تنمية قدراتها التنافسية على المدخل الإنتاجي-التجاري من خلال بناء قاعدة إنتاجية قوية لإقامة تنمية صناعية تكون الأساس لتوسيع التبادل التجاري.

المراجع

1-باللغة العربية:

1- مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، عدد 24، ديسمبر 2003، السنة الثانية.

2-"، التنافسية: تحدي الاقتصاديات العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005

3-- تقرير التنافسية العربية 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، .2003

4-- عبد الرحمان بن عنتر،"نحو تحسين الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية"، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2004

5-- منى طعيمة الجرف،"مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها"، أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، العدد19، أكتوبر 2002

6- طارق أحمد محمد،"الوضع التنافسي للصناعات الكيماوية في مصر في ضوء التطورات المحلية والعالمية الجديدة: دراسة تطبيقية"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، جمهورية صمر العربية، .2000

7-- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، .2006

8-- الملخص التنفيذي لتقرير التنافسية العربية(2009)، المعهد العربي للتخطيط، على موقع: http//www.arab-api-org/comp-issue-2008-1.htm

9- عبد الله الشاملي،"سياسات الاستثمار في الدول العربية"،دار الكتب، القاهرة، .2008

10- سمير مصطفى (محررا)،"الفقر والمؤسسات والتنمية في الوطن العربي"، المؤتمر السنوي الثامن، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة،19، 20 أفريل .2007

11- صندوق النقد العربي،"المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي"، أبو ضبي، .2005

12- مدحت أيوب،"الاستثمار الأجنبي في العالم العربي"، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، أبو ضبي، جوان .2005

13-:"تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، الطبعة الأولى، .2000

14- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،"تعزيز التجارة والتنمية 2006: استعراض عام".

15-مختار بن هنية ،"استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية: حالة البلدان المغاربية"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/.2008

16- يوسف حلباوي،" التقانة في الوطن العربي: مفهومها وتحدياتها"، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992.

17- منى بسيسو،"تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية"، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد حوان 2008.

2-باللغات الأجنبية:

1- OECD, "Industrial competitiveness" , France, 1996.

2- World economic forum, "The global competitiveness raport" , Oxford unuversity press, 2003.

3 -World economic forum, "The global competitiveness raport" , Oxford unuversity press, 2005,. in: www.weforum.org.

4- Unctad, "Trade and development raport" , Geneva, 1995.

5- www.IMD.org , "The definition of international competitiveness", 16.12.2006

6-- Michal Porter « the competitive advantage of nations MACMILLAN PRESS ,NEW YORK,1990.

7- Micheal Porter, "The competitive advantage of open nations : a new introduction", The free press, New York, 1998.

8-- Micheal Porter; "L'advantage concurrentiel", Dunod, Paris, 2000.

9-- Philipe D'arvisenet, Jean Pierre Petit, "Economie internationale : la place des banques", Dunod, Paris, 1999.

10- World Bank, world development report, 2008.